

Distr.: General  
25 September 2009  
Arabic  
Original: English



### مذكرة من رئيسة مجلس الأمن

وُجِّهَت الرسالة المرفقة المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى رئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة (انظر المرفق). ووفقاً للطلب الوارد في هذه الرسالة، يعمم رئيس المجلس هذه المذكرة وضميمتها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.



مرفق

رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من  
المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم البيان الخطي المرفق المتعلق بقمة مجلس الأمن المعقودة اليوم في  
قاعة مجلس الأمن والتي تناولت عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي (انظر الضميمة).  
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة والبيان بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن،  
بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي.

(توقيع) رئيس الأساقفة تشيليستينو ميلبوري

السفير البابوي، المراقب الدائم عن  
الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة

بيان من غبطة رئيس الأساقفة دومينيك مامبيري  
أمين العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي  
قمة مجلس الأمن  
بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي

٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

يؤيد الكرسي الرسولي المبادرة التي اتخذها مجلس الأمن، الذي ترأسه الولايات المتحدة هذا الشهر، بعقد قمة على مستوى رؤساء الدول والحكومات لمناقشة عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وإنه لحدث يتصف بالأهمية الشديدة وقد جاء في أوانه تماما نظرا لأنه يُعقد بالتزامن مع مؤتمر تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إذ لا يزال بدء نفاذها رهنا بمصادقة تسع دول عليها. فضلا عن ذلك، تُعقد هذه القمة، قبل فترة وجيزة جدا من انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠، الرامية إلى تشجيع انضمام جميع دول العالم إلى المعاهدة والامتنال لها وتنفيذها بالكامل. ويمكن اعتبار القمة أيضا ردا فعالا وملموسا على النداء العالمي للاستفادة من الزخم السياسي والانفتاح الجديد في مسألة نزع السلاح النووي.

وفي بادئ الأمر، ينبغي التسليم بأن نهج مجلس الأمن إزاء أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الجهود المبذولة لمنع انتشار هذه الأسلحة، لا يزال يركز إلى حد كبير على الصعيد القطري أو يتناول كل حالة على حدة. ويتصرف المجلس بحزم ضد البرامج النووية لبعض الدول ولا يزال صارما في مبادراته للرد على التهديدات التي تشكلها الجهات من غير الدول. غير أنه لم تُحقّق أية إنجازات في وضع الخطط لإقامة نظام لتنظيم التسليح (المادة ٢٦\*)، ولا سيما تنظيم السلاح النووي وانتشاره، بوصفها عنصرا ضروريا لحفظ السلام والأمن الدوليين وهيئة بيئة مناسبة لضمان تقدم البشرية (المادة ١١\*).

والفرصة المتاحة أمام مجلس الأمن، بعد تأييده من المشاركين الرفيعي المستوى في القمة، وعقب الاقتراح المكون من خمس نقاط الذي قدمه الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، هي فرصة عظيمة أخرى لأن يصبح ضامنا قويا لأمن جميع الدول غير الحائزة للسلاح النووي، وذلك بالحيلولة دون تعرض هذه الدول لاستخدام الأسلحة النووية أو للتهديد باستخدامها. ويشجّع مجلس الأمن أيضا على بدء مناقشات وتقديم توجيهات

\* ميثاق الأمم المتحدة.

ملموسة بشأن القضايا الأمنية ضمن عملية نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. وينبغي أن يغتنم المجلس هذه اللحظة ويصبح داعية فعالا في قضية التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية، وأن يضطلع بدور قيادي في تعزيز الدعم الدولي للمعاهدات المتعددة الأطراف بشأن تحديد الأسلحة النووية والجهود المبذولة حاليا لنزع السلاح النووي. ولهذا الغرض، يحث الكرسي الرسولي الدول المعنية على أن تعتمد قرارات والتزامات واضحة وحازمة، وأن تجتهد من أجل نزع تدريجي ومنظم للسلاح النووي.

وتشكل الأسلحة النووية اعتداء على الحياة في كوكبنا، فهي تهاجم الكوكب ذاته، وهي بذلك تعتدي على عملية التنمية المتواصلة للكوكب. والأسلحة النووية في طبيعتها ليست مؤذية فحسب، بل هي أيضا مزللة تماما. وباعتبار أن الردع النووي يعود إلى حقبة الحرب الباردة، وأنه لم يعد ثمة ما يبرره في أيامنا هذه، فإن الكرسي الرسولي يدعو بقوة إلى إعادة توجيه تلك المبادئ العسكرية التي لا تزال تعتمد على الأسلحة النووية بوصفها وسيلة للأمن والدفاع أو حتى بوصفها مقياسا للقوة، الأمر الذي ثبت بطبيعة الحال أنه من بين الأسباب الرئيسية التي تحول دون نزع السلاح النووي ومنع الانتشار بشكل حقيقي، مما يُعرض سلامة معاهدة عدم الانتشار نفسها للخطر. وطريقة التخلي عن هذه المبادئ هي تجريد التجارب النووية التي شهدنا بعضها مؤخرا، والتصدي بشكل حدي لقضايا السلاح النووي الاستراتيجي والتكتيكي ووسائل إيصال هذه الأسلحة. وبالتالي فإن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من الأولويات العليا، ويقتضي اتخاذ خطوات ملموسة لكفالة مصادقة تسع دول عليها. وسيحول الحظر العالمي على إجراء التفجيرات دون تطوير الأسلحة النووية، ويسهم بذلك في نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي، ويمنع إلحاق المزيد من الضرر بالبيئة. وفي هذا الاتجاه، من المهم جدا وقف إنتاج ونقل المواد الانشطارية المخصصة لصنع الأسلحة. ويشكل بدء معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قضية مسؤولية ويجب ألا يتأخر أكثر من ذلك.

ولقد خلّفت حقبة الحرب الباردة للعالم سباق التسلح النووي، الذي فازت فيه الدولة صاحبة ترسانات الأسلحة النووية الأكبر والأقوى. ويتطلب عالم اليوم قيادة شجاعة في الحد من تلك الترسانات إلى أن يتم التخلص منها نهائيا. ولتحقيق ذلك، تحتاج الدول للثقة والأمن. وتمثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية أفضل مثال على الثقة والأمان والبرهان على أن السلام والأمن ممكنان من دون حيازة الأسلحة النووية. وبالتالي يشجع الكرسي الرسولي الدول النووية والدول التي تملك هذه الأسلحة على التصديق على جميع البروتوكولات الملحقمة بمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية ويؤيد بقوة الجهود المبذولة لإقامة منطقة من هذا القبيل في الشرق الأوسط.

ولقد أنهى الاحتفال باليوم العالمي للسلام في ٢١ أيلول/سبتمبر حملة الأمين العام المتعددة الجوانب المسماة "نزع أسلحة الدمار الشامل حتم علينا" (WMD-WeMustDisarm) التي استهدفت إذكاء الوعي بأخطار وتكاليف الأسلحة النووية والتي تشتق اختصارها من أوائل حروف عبارة أسلحة الدمار الشامل (WMD). ويضم الكرسي الرسولي صوته إلى هذه الرسالة القوية التي يجب أن يتردد صداها في جميع النقاشات المتعلقة بترع السلاح، والمؤدية إلى ههيئة بيئة مناسبة لضمان تقدم البشرية (راجع المادة ١١\*) ويُثني عليها. إن نزع السلاح والتنمية أمران مترابطان ويكمل أحدهم الآخر. ومن ثمّ يمكن أن نضيف جميعاً إلى حملة "نزع أسلحة الدمار الشامل حتم علينا" عبارة: و "تقدم العالم حتم علينا" من أجل الارتقاء بثقافة السلام وتحقيق الأهداف الإنمائية لما فيه المنفعة الدائمة لكل فرد عضو في الأسرة البشرية ومنفعة الأجيال القادمة في عالم خال من الأسلحة النووية.